الذهب
في العملات الدولية

نحن الآن في وقت يضطرب فيه البحر الاقتصادي اضطراب الثلج تحت العاصفة المندفعة . ولا يكاد يستقر على حال — عملة ترتفع وأخرى تنخفض . أسعار تعلو ثم تهبط تبعاً لتذبذب العملة . فما هو المستوى الذي ترتفع العملة اليه وتسفل عنه ؟

الجنيه الاسترليني هبط ٣٠ بالمئة فهبط الجنيه المصري معه .

بالنسبة لأية عملة هبط ؟

هذا هو السؤال الوجيه الذي يخطر للمفكر .

يقولون إنه هبط بالنسبة إلى الدولار . والآن يشاع أن الدولار سيهبط أيضاً . أو أن الذهب سيرتفع . ومعنى هذا أن الذهب هو المستوى الذي تنخفض عنه العملات من تحته ومن فوقه . فلترَ هل الذهب يعتبر المقياس الذي تقاس به عملات العالم أجمع ؟

قبل هبوط الجنيه كان الاسترليني يباع في انكلترا بما يساوي نحو ٢٠ قرشاً في حين أنه كان يباع هنا بأكثر من أربعة أو خمسة جنيهات بحيث إنه لو تيسر لك أن تشتري الذهب في انكلترا لأمكنك أن تبيعه في مصر بضعفين . ولكن هذه العملية مستحيلة بسبب تعذر اشتراء الذهب في انكلترا والخروج به منها . وكذلك الأمر في سويسرا وأميركا وغيرها . ومعنى هذا أنه ليس للذهب قيمة ثابتة وبالتالي لا يصلح أن يكون مقياساً لقيم العملات .

يعتبر الذهب سلعة غالية كسائر السلع يباع ويشرى على قاعدة العرض والطلب . وهو ذو قيمة غالية لأنه غير معروض بحرية في الأسواق بل هو مخزون في أقبية المصارف وبعض خزائن الحكومات .

ثلاثة أخماس ذهب العالم مخزون في أميركا . ولهذا يعتبر ورق العملة الأميركي في يقيناً لأن وراءه ذهباً يشتريه على اعتبار أن الورق لم يطبع وينزل إلى السوق كنقد إلا لأن وراءه ذهباً يحل محله إذا رام حامل الورقة أن يبدلها به . وما درجت عملة الورق وقبل

الناس أن يتداولوها كنقد إلاّ على هذا الشرط، أي إن لحامل الورقة الحق بأن يطلب من بنك الحكومة قيمتها ذهباً .

هذا كان الشرط حين شرعت الحكومات تصدر أوراق النقد بضمانة ما عندها من الذهب . ولكن ما من حكومة تملك من الذهب قيمة ما تصدره من الورق حتى ولا نصفه ولا ربعه . وليس في خزينة مصر من الذهب أكثر من ستة ملايين جنيه ولكنّ في السوق من الورق المصري عشرين أو ثلاثين ضعف هذا الرقم . ولعلّ ذهب أميركا الكثير لا يضمن عُشْر الورق الاميركي المتداول في أميركا .

فماذا يضمن هذا الورق إذاً ؟

يضمنه أولاً الثقة المطلقة بقوة الحكومة في حفظ الأمن والدفاع عن الوطن . واذكر أنه لما نشبت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٠٦ خاف الناس من افلاس البنوك فهرعوا إليها لكي يسحبوا ودائعهم منها وهي أكثر كثيراً مما في البنوك من الورق والنقد . وازدحموا على أبوابها حتى خيف على البنوك من الإفلاس ، لأن ودائعهم فيها كانت أضعاف ما عندها من نقد . ولذلك أصبحت أميركا كلها مهددة بكارثة مالية لا محيص منها .

وطفت منها الكارثة على جميع العالم . وكان لمصر نصيب منها . فأصدرت الحكومة الأميركية موراتوريوم (وقف الدفع) لم تصدر مثله منذ عشرات السنين ، وشرع الرئيس تيودور روزفلت يطوف في العواصم الأميركية ويلقي الخطب لكي يطمئن الناس قائلاً : لماذا هذا الجنون يا قوم ؟ نحن في بلادنا بألف خير . فلا قحط ولا محل ولا ثورة ولا حرب ولا ضائقة طبيعية .

ثم استوردت أميركا من انكلترا حينئذٍ مئة مليون جنيه ذهباً وأودعتها في البنوك الكبرى وأودعت معها جميع الأوراق المالية التي تملكها كضمانة لودائع الناس . ومع ذلك ما اطمأنّ الناس ولا سكن روعهم . والشاهد في هذا الحادث ان الذهب الأميركي وغيره لم يكن ليطمئن الناس، فكأنه كان لا قيمة له .

والحق ان الذهب المخزونَ الآن في خزائن الحكومات ومصارف الأمم لا قيمة له البتة . والحقيقة أنه لا قيمة للمال إلاّ إذا أنفق في ما يفيد الجمهور حتى ولو كان في الجيوب فكيف به إذا كان محبوساً في الخزائن ؟ فكيف إذن يمكن أن يكون الذهب مقياساً للعملة ؟

وفي بعض الأحوال يكون الذهب فاقد القيمة . مثال ذلك في الحرب العظمى الأولى اشتدت المجاعة في لبنان لأن الطاغية جمال باشا القائد العثماني منع دخول الغلال إلى لبنان .

وما كان فيه منها حجزه أحد السراة هناك ولم يبع منه إلاَّ لمن معه الذهب الوفر . فأصبح القمح حينئذٍ يباع ويشرى بالليرة العثمانية أو الفرنساوية . فكأن الذهب هبط إلى عُشر ثمنه حينئذٍ . فكيف والحالة هذه يمكن أن يكون مقياساً للسلعة .

إذن أين نجد مقياساً ثابتاً للسلعة ؟ ما دامت قيمة الذهب تطلع وتنزل حسب الظروف والأحوال ، وما دامت تختلف في بلد عنها في بلد آخر .

ظنَّ بعضهم أن قيمة القطن يمكن أن تكون مقياساً للأسعار وبالتالي للسلعة . لأن جميع العالم يحتاج الى القطن كما يحتاج الى القمح . ولذلك كنا نرى أن بورصة القطن عندنا تضطرب كاضطرابها في نيو اورليانس الفرضة العظيمة الشأن في ولاية تكساس وهي أعظم مصدر للقطن في العالم . وكانت ولا تزال أخبار أسعار القطن ترد إلى مصر من نيو اورليانس . وأسعار القطن في أميركا ومصر وبعض البلاد الآسيوية الواقعة في مناطق السوفيات الروسية وغيرها تتأثر بعض التأثر بأخبار الأسعار الأميركية . ومع ذلك لا يمكن الاعتماد على هذه الغلة من المزروعات ، وان كانت لازمة لكل بلد في الدنيا لأجل الغزل والنسج لأنها متقلبة الأسعار جداً كما هو معلوم .

وربما خطر لبعضهم أن يعتبر سعر البترول مقياساً للسلعة أو للأسعار والاثمان لأنه يستخرج من بلاد كثيرة وتتداوله جميع الدول . وكان البترول من جملة أسباب الحرب وأهم لوازمها ومن جملة السلع التي يتوقف عليها النصر . وربما كان من أسباب خسران الالمان الحرب نضوب حاجتهم من البترول . ولكن لا يمكن أن يكون مقياساً للاسعار وقيمة السلعة لان أكلاف استخراجه ونقله تختلف في أي ناحية عن أخرى

بقي أمر واحد يمكن أن يخطر على البال وهو قيمة عمل العامل . ففي كل بلد تتحدد قيمة عمل العامل وتتعين أجرته . ونقصد بالعامل العامل الذي يشتغل الاشغال الشاقة التي لا تحتاج الى ذكاء وفن .

فلك أن تقول مثلاً : إن الجنيه المصري يساوي خمسة فعلة أو ستة أو سبعة . فهذه التسمية للجنيه بقيمة عمل العامل تصلح في البلد الواحد ولكنها لا يمكن أن تطلق على جميع البلدان . فقيمة عمل العامل في أميركا أضعاف قيمة العامل في مصر أو في اليابان مثلاً

وبعد بعد هذه المباحثة بين الذهب والسلع والحاصلات والأعمال لا يمكن أن نجد قيمة مالية ثابتة تقاس بها الأسعار أو السلعة أو الذهب نفسه . فجميع هذه المقررات والمثمنات تختلف بنسبة بعضها الى بعض . ولا قياس ثابت لها البتة . فقيمة العامل تقدر بقيمة ما يعمله . وقيمة ما يعمله تثمن بالجنيه الورقي . وهذا الجنيه يثمن بقيمة الذهب . وقيمة

الذهب تحدد بمقدار ما يبتاع به من السلع للعامل . وحينذاك يرى العامل أن قيمة عمله لا تكفي لابتياع حاجته اليوم في هذا البلد أو تزيد غداً عن حاجته في بلد آخر

فكيف حاولنا أن نحدد قيمة العملة أو السلعة أو العمل لا نجد مقياساً ثابتاً . فاذاً المثمنات والمسعرات والمقدرات لا قيمة مقررة لها ، بل تتناسب قيمها بعضها مع بعض . وهذه القيم متضاربة متذبذبة مترجرجة لا تستقر على حال على الاطلاق . فنحن من هذا القبيل كأننا في بحر متلاطم الامواج متصادم اللجج . لذلك لا يمكن أن نضع قاعدة ثابتة لاسعار الذهب أو السلع أو العمل .

فما أشبه هذه الحالة بالنسبية الطبيعية، نسبية اينشتين .

في هذا الكيون المادي لا يمكنك أن تعرف سرعة أي جرم الاّ بالنسبة الى سرعة جرم آخر ، وسرعة هذا الآخر لا تعرف الاّ بالنسبة الى سرعة جرم آخر وهلم جرًّا . يمكن أن تعرف سرعة الأرض بالنسبة الى الشمس (أو أي سيار) ولكن الشمس سائرة بسرعة ١٢ ميل في الثانية الى نجم النسر الواقع . وهذا سائر بسرعة أخرى في مدار المجرة . والمجرة دائرة بسرعة معينة حول مركزها ، وبسرعة اخرى بالنسبة الى سائر المجرات وهكذا دواليك . فلا يمكن أن تعثر على سرعة مطلقة في هذا الوجود . ولا تعثر على جسم ساكن ثابت تعرف بالقياس اليه سرعة أي جسم مقبل اليه أو مدبر عنه

وقد حاول العلامة ميكلسن الاميركي أن يستخرج سرعة الأرض في بحر الايثر على ظن أن الايثر ساكن . وقد عمل عملية معقولة جدًّا متقنة الوضع محكمة الآلة . وجرّبها مع عالم آخر يدعى مورلي مراراً وعلى أشكال مختلفة . فلم يمكن أن يتوصلا الى نتيجة مقنعة ، وانما خرجا من العملية بأنه ليس في الوجود سرعة مطلقة تقاس بها سرعات الاجرام الاخرى . بل أن جميع السرعات تنسب بعضها الى بعض . حتى سرعة النور التي عرف قدرها وهو ٣٠٠ الف كيلو متر في الثانية تختلف بالنسبة الى سرعات السيارات والنجوم وأية سرعة في الطبيعة

فاذا كانت سرعات الاكوان نسبية فلا بدع أن تكون قيم الذهب والسلع تختلف بالنسبة بعضها الى بعض .

وهكذا كل ما حولنا وفينا من صور الوجود نسبي .

والقوة نسبية ، والعدل والظلم نسبيان ، والحق والصواب نسبيان كما تعلم . النسبية سنة الوجود .